

Distr.: General
29 April 2019
Arabic
Original: English



الدورة الثالثة والسبعون
البند ١٦١ من جدول الأعمال
تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد
لتحقيق الاستقرار في مالي

أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في
مالي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ وميزانيتها
المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

الموارد المرصودة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ ^(أ)	١٠٩١ ١٧٤ ٠٠٠ دولار
نفقات الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	١٠٨٦ ٤١٨ ٨٠٠ دولار
سلطة الالتزام المتعلقة بالأموال غير المنفقة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	٤ ٧٥٥ ٢٠٠ دولار
الموارد المرصودة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ ^(ب)	١ ١٠٧ ٣١٨ ٩٠٠ دولار
النفقات المتوقعة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ ^(ج)	١ ١٠٧ ٣١٨ ٩٠٠ دولار
المبلغ الذي يقترح الأمين العام اعتماده للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩	١ ١٤٩ ٧٧٨ ٨٠٠ دولار
التعديل الذي أوصت به اللجنة الاستشارية للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩	(٣٧٢٠ ٩٠٠ دولار)
توصية اللجنة الاستشارية للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩	١ ١٤٦ ٠٥٧ ٩٠٠ دولار
(أ) يعكس اعتماداً قدره ١ ٠٤٨ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار وموارد مأذون بها بموجب سلطة التزام يبلغ يصل إلى ٤٣ ١٧٤ ٠٠٠ دولار.	
(ب) يعكس اعتماداً قدره ١ ٠٧٤ ٧١٨ ٩٠٠ دولار وموارد مأذون بها بموجب سلطة التزام تبلغ ٣٢ ٦٠٠ ٠٠٠ دولار.	
(ج) التقديرات في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩.	



أولاً - مقدمة

١ - أثناء نظر اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، اجتمعت اللجنة الاستشارية بممثلين عن الأمين العام قدموا لها معلومات وإيضاحات إضافية، اختتموها برود خطية وردت في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩. وترد في نهاية هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعرضتها اللجنة الاستشارية والوثائق التي استعانت بها للحصول على معلومات أساسية. ويمكن الاطلاع على تعليقات وتوصيات اللجنة بشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام، بما في ذلك تلك المتعلقة باستنتاجات وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، في تقريرها ذي الصلة بالموضوع (A/73/755). وترد في الفقرة ٥ أدناه مناقشة للملاحظات والتوصيات الرئيسية للمجلس في ما يتعلق تحديداً ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

ثانياً - تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه

٢٠١٨

٢ - اعتمدت الجمعية العامة في قرارها ٣٠٥/٧١ مبلغاً إجماليه ١٠٤٨ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار (صافيه ١٠٠ ٦٧٤ ١٠٣٤ دولار) للإنفاق على البعثة خلال الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وعملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٩٥ (٢٠١٦)، الذي زاد بموجبه مجلس الأمن قوام قوات البعثة بـ ٢٠٤٩ فرداً عسكرياً و ٤٨٠ من أفراد الشرطة، طلب الأمين العام موافقة اللجنة الاستشارية على الدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز إجماليه ٤٣ ١٧٤ ٠٠٠ دولار لتلبية الاحتياجات الإضافية. وأذنت اللجنة للأمين العام، في رسالتها المؤرخة ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٨، بالدخول في هذه الالتزامات. وبلغ مجموع الموارد المعتمدة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ مبلغاً إجماليه ١٠٩١ ١٧٤ ٠٠٠ دولار (صافيه ١٠٠ ٧٧٧ ٨٤٨ دولار) (انظر A/73/634، الفقرتان ٤ و ٥).

٣ - وبلغ مجموع نفقات تلك الفترة ما إجماليه ١٠٨٦ ٤١٨ ٨٠٠ دولار (صافيه ١٠٧١ ٨٩٣ ٠٠٠ دولار)، مما يعكس معدل تنفيذ قدره ٩٩,٦ في المائة من الموارد المعتمدة (بما في ذلك سلطة التزام تصل إلى ٤٣ ١٧٤ ٠٠٠ دولار). ويمثل الرصيد الحر الناتج عن ذلك والبالغ ٢٠٠ ٧٥٥ ٤ دولار، بالقيمة الإجمالية، نسبة ٤,٤ في المائة من الموارد المعتمدة، ويعكس الأثر المشترك لنفقات أقل مما هو مُدرج في الميزانية تحت بند التكاليف التشغيلية (٢٠٠ ٧٨١ ١٧ دولار، أو ٣,٩ في المائة) وبند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (٧٠٠ ١٣٤ ٢ دولار، أو ٤,٤ في المائة) ولارتفاع النفقات عما هو مُدرج في الميزانية تحت بند الموظفين المدنيين (٧٠٠ ١٦٠ ١٥ دولار، أو ٩,٩ في المائة). ويرد تحليل للفروق في الفرع الرابع من تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/73/634).

٤ - ويشير تقرير أداء ميزانية البعثة إلى أنه أُعيد خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ توزيع مبلغ قدره ١٥ ٢٣٤ ٠٠٠ دولار من المجموعة الثالثة، التكاليف التشغيلية، إلى المجموعة الثانية، الموظفون المدنيون. ووفقاً لهذا التقرير، كانت هناك حاجة إلى نقله إلى المجموعة الثانية لتلبية الاحتياجات المتزايدة الناتجة

عما يلي: (أ) إعادة تصنيف مركز عمل باماكو من مركز عمل يتسم بمستوى المشقة جيم إلى مركز عمل يتسم بمستوى المشقة دال، اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٨؛ (ب) وتنفيذ مجموعة عناصر الأجر الجديدة عملاً بقرار الجمعية العامة ٧٠/٢٤٤؛ (ج) وإصدار جداول المرتبات المنقحة لفئة الموظفين الوطنيين. وأوضح الأمين العام في تقريره أيضاً أن إعادة توزيع الأموال من المجموعة الثالثة كانت ممكنة بسبب العوامل التالية: (د) انخفاض الاحتياجات في بند العمليات الجوية نتيجة لإعادة تشكيل أسطول طائرات البعثة؛ (هـ) وانخفاض عدد ساعات الطيران للطائرات الثابتة الجناحين والطائرات المروحية وانخفاض استهلاك الوقود المتعلق بها؛ (و) وتوافر أموال نتيجة تحقيق أوجه كفاءة مستمدة من برنامج البعثة لخدمات الكشف عن الألغام وإزالتها (انظر A/73/634، الفقرة ٥١). ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة الاستشارية على المعلومات الواردة في تقرير الأداء بشأن كل وجه من أوجه الإنفاق، عند الاقتضاء، في مناقشة الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ (A/73/760) في الفرع الرابع أدناه.

٥ - وفي أثناء نظر اللجنة الاستشارية في تقارير الأمين العام عن تمويل البعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، كان معروضاً عليها أيضاً تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/73/5 (Vol. II)، الفصل الثاني). وقد أبدى المجلس في تقريره الملاحظات التالية المحددة المتعلقة بالبعثة: (أ) تكبدت البعثة خسائر في الأرواح بسبب نقص ناقلات الجنود المدرعة والمستشفيات الميدانية؛ (ب) ولم يكن تكوين المجلس المحلي لحصر الممتلكات متوافقاً مع التعليمات المتعلقة بتفويض السلطة؛ (ج) وكان للبعثة عدد كبير نسبياً من موظفي الموارد البشرية مقارنة بعدد الموظفين المدنيين (المرجع نفسه، الفقرات ١٥٨ و ٣٣١ و ٤٢٢).

ثالثاً - معلومات عن الفترة الحالية

٦ - في ما يتعلق بالنفقات الحالية والمتوقعة للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن النفقات قد بلغت، حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨، ما قدره ٧٠٠ ٠١١ ٧٨٥ دولار. وفي نهاية الفترة المالية الجارية، من المتوقع أن يُستخدم الاعتماد الأولي بكامله. وإضافة إلى ذلك، تلقت اللجنة طلباً للإذن للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ٦,٣٢ مليون دولار للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩. وقد وافقت اللجنة على هذا الطلب (انظر الفقرة ١٠ أدناه).

٧ - وُودت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن حالة شغل وظائف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين في البعثة المتكاملة حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨، هي كالتالي:

الفئة	الوظائف المأذون بها/المعتمدة في الفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ ^(أ)	الوظائف المشغولة	معدل الشواغر (النسبة المئوية)
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			
المراقبون العسكريون	٤٠	٣٩	٢,٥
الوحدات العسكرية	١٣ ٢٤٩	١٢ ٩٨٧	٢,٠
شرطة الأمم المتحدة	٣٥٠	٣١٦	٩,٧
أفراد وحدات الشرطة المشكّلة	١ ٥٧٠	١ ٤٣٣	٨,٧
الموظفون المدنيون			
الوظائف الثابتة			
الموظفون الدوليون	٨١٠	٧٣٤	٩,٤
الموظفون الفنيون الوطنيون	١٤٧	١٢٣	١٦,٣
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	٧٥١	٦٣٣	١٥,٧
المساعدة المؤقتة العامة			
الموظفون الدوليون	٢	٢	-
متطوعو الأمم المتحدة	١٨٩	١٥٦	١٧,٥
الأفراد المقدمون من الحكومات	١٩	٩	٥٢,٦

(أ) يمثل أعلى قوام مأذون به للفترة.

٨ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن مجموع المبالغ التي قُسمت على الدول الأعضاء كأعضاء مقررّة لتغطية تكاليف البعثة المتكاملة منذ إنشائها قد بلغ، حتى ١٣ آذار/مارس ٢٠١٩، ما قدره ٤٠٠ ٨٧٧ ٥ ٧٢٤ دولار. وبلغت المدفوعات المقبوضة حتى التاريخ نفسه ٤٠٠ ٨١٦ ٧٠٠ ٤٧٧ ٥ دولار، فيتبقى بذلك رصيد غير مسدّد قدره ٧٠٠ ٠٦٠ ٢٤٧ دولار. وبلغ الرصيد النقدي المتاح للبعثة المتكاملة ٨٠٠ ٨٣١ ٣٩٧ دولار، وهو مبلغ يكفي لتغطية الاحتياطي التشغيلي لمدة ثلاثة أشهر البالغ ٥٠٠ ١٨٢ ١٨٤ دولار (باستثناء المبالغ المسددة للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة).

٩ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً بأنه في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، كان قد صُدّق على المعدات المملوكة للوحدات وسُدّدت تكاليفها حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وفي ما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه سُدّد حتى ١٤ آذار/مارس ٢٠١٩ مبلغ قدره ٤٠٠ ٥٨٧ ٧ دولار لتسوية ٢٦٠ مطالبة قُدمت منذ إنشاء البعثة المتكاملة؛ وهناك ٩٩ مطالبة لم يُبت فيها بعد. وتلاحظ اللجنة بقلق العدد الكبير من الإصابات والمطالبات المتعلقة بالوفاة والإعاقة التي لم يُبت فيها وتشير إلى الفقرة ٢٥ من قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٦٤، التي حثت فيها الجمعية العامة الأمين العام على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان إجراء تسوية لجميع هذه المطالبات في الوقت المناسب في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمها. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام بذل جهود إضافية لمعالجة المطالبات المتراكمة المتعلقة بالوفاة والعجز.

سلطة الالتزام

١٠ - كما هو مبين في الفقرة ٦ أعلاه، نظرت اللجنة الاستشارية في طلب من المراقب المالي، ووافقت عليه، بأن يؤذن للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ٣٢,٦ مليون دولار لتلبية الاحتياجات الإضافية للتوسع في نشر أفراد الوحدات العسكرية. وفي رأي المراقب المالي، يعكس هذا الطلب الموارد الإضافية المرتبطة بزيادة وتيرة نشر قوام البعثة المأذون به من أفراد الوحدات العسكرية، التي أدت إلى انخفاض معدل الشواغر الفعلي بنسبة ٢ في المائة في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩ والذي من المتوقع أن يبلغ في المتوسط ٤,٥ في المائة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ مقارنة بمعدل الشواغر البالغ ١١,٩ في المائة المعتمد للميزانية.

رابعا - الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠

ألف - الولاية وافتراضات التخطيط

١١ - أنشأ مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بموجب قراره ٢١٠٠ (٢٠١٣). وأذن المجلس بأحدث تمديد للولاية في قراره ٢٤٢٣ (٢٠١٨)، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية البعثة إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩. والبعثة مكلفة بمساعدة مجلس الأمن على تحقيق الهدف العام المتمثل في إحلال السلام والاستقرار في مالي على المدى الطويل.

١٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ستوفر البعثة الدعم التقني واللوجستي والأمني لتنظيم الانتخابات الفرعية البلدية، بما فيها على مستوى الدوائر والانتخابات الإقليمية، وكذلك انتخابات مجلس الشيوخ المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ وحزيران/يونيه ٢٠٢٠ (A/73/760، الفقرة ١١). وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل البعثة دعم قوات الدفاع والأمن المالية من مقرها في باماكو ومكاتبها الميدانية في تمبكتو وغاو وكيدال وموبتي وميناكا. ومن المتوقع أن يبلغ الأفراد النظاميون للبعثة كامل قدرتهم التشغيلية خلال الفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠، مع استمرار زيادة وجودها التدريجي في المنطقتين الوسطى والشمالية، لا سيما في ميناكا (المرجع نفسه، الفقرات ١٣ و ١٤ و ٢٤).

١٣ - وتعزز البعثة إنجاز أشغال تشييد كبرى داخل المعسكرات، بما في ذلك تشييد ما يكفي من أماكن الإقامة لدعم ما نشر مؤخراً من وحدات عسكرية ووحدات شرطة وموظفين مدنيين، ولا سيما في المعسكرات الموجودة في كل من كيدال وموبتي وميناكا (A/73/760، الفقرة ٢٨). وفي إطار عدد من التدابير الرامية إلى التخفيف من حدة التهديدات، ولتعزيز التدابير الأمنية القائمة، تعزز البعثة تركيب أنظمة تكنولوجية لمراقبة المعسكرات في تمبكتو وتيساليت وموبتي وميناكا. وتتألف هذه الأنظمة من رادار مراقبة ميدانية يغطي مدى أقصاه ١٢ كيلومتراً وجهازي استشعار بصري كهربائي (مزودين بكاميرتين طويليتي المدى) ونظام يدمج العنصرين المذكورين بشكل فعال (المرجع نفسه، الفقرة ٣٥؛ انظر أيضاً الفقرتين ٣٠ و ٣١ أدناه).

باء - الاحتياجات من الموارد

١٤ - تبلغ الميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ ما قدره ٨٠٠ ٧٧٨ ١٤٩ دولار، وهو

ما يمثل زيادة قدرها ٧٥ ٠٥٩ ٩٠٠ دولار، أو نسبة ٧ في المائة، مقارنة بالاعتماد المرصود للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. ويعكس ذلك الأثر المشترك للزيادات المقترحة تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (٩٠٠ ٧٠٨ ٤٤ دولار أو ٩,٩ في المائة) وبند الموظفين المدنيين (٧٠٠ ٩٥٩ ١٦ دولار أو ١٠,١ في المائة) وبند التكاليف التشغيلية (٣٠٠ ٣٩١ ١٣ دولار أو ٢,٩ في المائة). وترد معلومات مفصلة عن الموارد المالية المقترحة وتحليل الفروق في البابين الثاني والثالث من الميزانية المقترحة (A/73/760).

١ - الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة

الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ ^(١)	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩	الفرق	الصفة
٤٠	٤٠	-	المراقبون العسكريون
١٣٢٤٩	١٣٢٤٩	-	أفراد الوحدات العسكرية
٣٥٠	٣٥٠	-	أفراد شرطة الأمم المتحدة
١٥٧٠	١٥٧٠	-	أفراد وحدات الشرطة المشكّلة

(أ) يمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به.

١٥ - تبلغ الموارد المقترحة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ ما قدره ٤٩٥ ٣١٣ ٠٠٠ دولار، وهو ما يعكس زيادة قدرها ٤٤ ٧٠٨ ٩٠٠ دولار أو ٩,٩ في المائة مقارنةً بالاعتماد المرصود للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وتعزى الزيادة المقترحة، التي تعكس أساساً النشر السريع ضمن القوام المأذون بها للقوة، إلى ما يلي: (أ) زيادة قدرها ٢٠٠ ٢٤٦ ٤٢ دولار تحت بند الوحدات العسكرية بسبب تطبيق عامل تأخير نشر أقل هو ٣ في المائة في حساب تكاليف أفراد الوحدات العسكرية مقارنةً بمعدل ١١,٩ في المائة المطبق في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، ومعدل سداد أعلى قدره ٤٢٨ ١ دولاراً (من ٤١٠ دولارات) للشخص الواحد في الشهر؛ (ب) وزيادة قدرها ١٠٠ ٦٢٠ دولار تحت بند شرطة الأمم المتحدة بسبب تطبيق عامل تأخير نشر أقل هو ٨ في المائة في حساب تكاليف ضباط شرطة الأمم المتحدة مقارنةً بمعدل ١٦,٦ في المائة المطبق في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩؛ (ج) وزيادة قدرها ٤٧٤ ٠٠٠ دولار تحت بند وحدات الشرطة المشكّلة بسبب ارتفاع معدل السداد البالغ ٤٢٨ ١ دولاراً (من ٤١٠ دولارات) للشخص الواحد في الشهر؛ (د) وزيادة قدرها ٦٠٠ ٣٦٨ دولار تحت بند المراقبين العسكريين بسبب عامل تأخير نشر أقل هو ٣ في المائة مقارنةً بعامل ٢٠ في المائة المطبق في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ (انظر A/73/760، الفقرات ١١٩ إلى ١٢٣).

١٦ - ويشير الأمين العام في تقريره إلى أن البعثة بذلت كل جهد ممكن لضمان تزويد نسبة عالية من القوات المنتشرة بأماكن إقامة مستوفية لمعايير الأمم المتحدة. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه في آذار/مارس ٢٠١٩، وفرت لما نسبته ٩٤ في المائة من الأفراد النظاميين أماكن إقامة مستوفية لمعايير الأمم المتحدة. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن البعثة تعترم استيعاب وحدتين، في ديابالي وموتبي، وفقاً لمعايير الأمم المتحدة بحلول نهاية الفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠. واللجنة على ثقة من أن البعثة ستكفل توفير أماكن إقامة للقوات تفي بمعايير الأمم المتحدة، وأنها ستقدم معلومات مستكملة في تقريرها المقبل.

١٧ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة.

٢ - الموظفون المدنيون

الوظائف المعتمدة	الوظائف المقترحة	الفرق	الفئة
٢٠١٩/٢٠٢٠	٢٠١٩/٢٠٢٠		
٨١٠	٨١٩	٩	الموظفون الدوليون
١٤٧	١٥٠	٣	الموظفون الفنيون الوطنيون
٧٥١	٧٥٤	٣	الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة
			الوظائف المؤقتة^(أ)
٢	٢	-	الموظفون الدوليون
١٨٩	١٩٧	٨	متطوعو الأمم المتحدة
١٩	١٩	-	الأفراد المقدمون من الحكومات
١٨٩٩	١٩٢٢	٢٣	المجموع

(أ) ممول في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

١٨ - تبلغ الموارد المقترحة للموظفين المدنيين للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ ما قدره ٢٥٤ ٠٠٠ ١٨٤ دولار، وهو ما يعكس زيادة قدرها ١٦ ٩٥٩ ٧٠٠ دولار، أو ١,١ في المائة، مقارنة بالاعتماد المرصود للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨. ويشير الأمين العام إلى أن الزيادة المقترحة تعزى أساساً إلى العوامل التالية: (أ) زيادة قدرها ١٢ ٢٩٥ ٦٠٠ دولار، أو ٨,٩ في المائة، تحت بند الموظفين الدوليين، مما يعكس تطبيق معدل شواغر أقل قدره ١٠,٣ في المائة في حساب تكاليف الموظفين الدوليين مقارنة بمعدل ١٧,٤ في المائة المطبق في الفترة ٢٠١٩/٢٠١٨، واقترح إنشاء تسع وظائف دولية؛ (ب) زيادة قدرها ٢ ٢٧٩ ١٠٠ دولار تحت بند الموظفين الوطنيين بسبب تطبيق معدل شواغر أقل قدره ١٦ في المائة في حساب تكاليف الموظفين الوطنيين مقارنة بالمعدل البالغ ١٧,٧ في المائة للموظفين الفنيين الوطنيين والمعدل البالغ ١٩,٨ في المائة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة المطبقين في الفترة ٢٠١٩/٢٠١٨، بالاقتران مع العمل بمجدول مرتبات جديد واقترح إنشاء ثلاث وظائف من الفئة الفنية الوطنية وثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة الوطنية. وتُقدَّر أيضاً زيادات تحت بند متطوعي الأمم المتحدة (١ ١٢٧ ٠٠٠ دولار) وبند المساعدة المؤقتة العامة (١ ٢٠٤ ٦٠٠ دولار) وبند الموظفين المقدمين من الحكومات (٥٣ ٤٠٠ دولار) (انظر A/73/760، الفقرات ١٢٥ إلى ١٢٩).

معدلات الشواغر والوظائف الشاغرة

١٩ - يتضمن الجدول أدناه موجزاً لمعدلات الشواغر في ما يخص الموظفين المدنيين، بما في ذلك ما يلي: (أ) متوسط معدلات الشواغر الفعلية والمدرجة في الميزانية للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨؛ (ب) والمعدل المدرج في الميزانية للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨، ومتوسط المعدلات الفعلية لفترة الأشهر الثمانية الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩، والمعدل الفعلي في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩؛ (ج) وعامل الشواغر المطبق عند تقدير الاحتياجات اللازمة للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن معدلات الشواغر المقترحة للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ هي: (د) أقل من متوسط المعدلات الفعلية وأعلى من المعدل الفعلي للموظفين الدوليين والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة ومتطوعي

الأمم المتحدة في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩؛ (هـ) وأدنى من متوسط المعدلات الفعلية والمعدل الفعلي للموظفين الفنيين الوطنيين في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩؛ (و) وأعلى من متوسط المعدلات الفعلية والمعدل الفعلي للموظفين المقدمين من الحكومات في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩.

معدلات الشواغر

(بالنسب المئوية)

٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨		٢٠١٨/٢٠١٧			
معدل الشواغر المقترح	معدل الشواغر الفعلي في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩	متوسط المعدلات الفعلية للشواغر في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩	المعدل المدرج في الميزانية	المعدل المدرج في الميزانية الفعلية	المعدل المدرج في الميزانية	
١٠,٣	٩,٤	١٠,٩	١٧,٤	١٧,٥	١٥,٠	الموظفون الدوليون
١٦,٠	١٦,٣	١٦,٨	١٧,٧	١٧,٧	٢٠,٠	الموظفون الفنيون الوطنيون
١٦,٠	١٥,٧	١٦,٩	١٩,٨	٢٠,١	١٥,٠	الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة
١٧,٨	١٧,٥	٢٢,٠	١٧,٥	١٨,٥	٢٠,٠	متطوعو الأمم المتحدة الوظائف المؤقتة
١٤,٠	-	٥٠,٠	٥٠,٠	-	٢٥,٠	الموظفون الدوليون
٥٨,٠	٥٢,٦	٥٤,٦	٦٣,٢	٦٣,٢	٣٠,٠	الأفراد المقدمون من الحكومات

٢٠ - أبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن ما مجموعه ٢٤٤ وظيفة كانت شاغرة حتى ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩، من ضمنها ٧٤ وظيفة دولية و ١٣٩ وظيفة وطنية و ٣١ وظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة. وأبلغت اللجنة أيضاً، لدى استفسارها، بأن ٢٧ وظيفة (وظيفتان برتبة ف-٥، وواحدة برتبة ف-٤، وواحدة برتبة ف-٣، وواحدة من فئة الخدمة الميدانية، و ٩ لموظفين فنيين وطنيين، و ١٣ من فئة الخدمات العامة الوطنية) ظلت، حتى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩، شاغرة لأكثر من عامين.

٢١ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى طلب الجمعية العامة الذي يرد باستمرار في قراراتها المتعلقة بميزانيات عمليات حفظ السلام بأن يكفل الأمين العام شغل الوظائف الشاغرة على وجه السرعة (A/71/836، الفقرة ١٠٨). وتكرر اللجنة الاستشارية أيضاً الإعراب عن رأيها بأن معدلات الشغور المدرجة في الميزانية ينبغي أن تستند قدر الإمكان إلى معدلات الشواغر الفعلية. وفي الحالات التي تكون فيها المعدلات المقترحة إدراجها في الميزانية مختلفة عن المعدلات الفعلية في وقت إعداد الميزانية، ينبغي أن يُقدّم في الوثائق ذات الصلة تبرير واضح للمعدلات المستخدمة (A/70/742، الفقرة ٤٥). وتؤكد اللجنة الاستشارية مرة أخرى أنه ينبغي استعراض استمرار الحاجة إلى الوظائف التي تظل شاغرة لمدة سنتين أو أكثر وإما اقتراح استبقائها مع تقديم تبريرات لذلك أو إلغاؤها في الميزانيات المقترحة التالية (A/69/839، الفقرة ٦٧؛ انظر أيضاً قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٦٤).

التوصيات المتعلقة بالوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة

٢٢ - يُقترح ما مجموعه ٩٢٢ ١ من الوظائف المدنية الثابتة والمؤقتة للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠، (منها ٨١٩ وظيفة دولية، ووظيفتان مؤقتتان دوليتان، و ٩٠٤ وظائف وطنية، بما في ذلك ١٥٠ من الموظفين الفنيين الوطنيين، و ٧٥٤ من موظفي فئة الخدمات العامة الوطنيين، و ١٩٧ من متطوعي الأمم المتحدة)، وكذلك ١٩ موظفاً مقدّمين من الحكومات. ويتضمن ملاك الموظفين المقترح ما يلي: (أ) إنشاء سبع وظائف لموظفين دوليين (٣ ف-٤، و ٤ ف-٣، و ٢ من فئة الخدمة الميدانية) وست وظائف وطنية (ثلاثة موظفين فنيين وطنيين وثلاث وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة) وثمان وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة؛ (ب) وإعادة تصنيف وظيفة واحدة لكبير موظفي النقل من الرتبة ف-٤ إلى الرتبة ف-٥؛ (ج) ونقل سبع وظائف (وظيفتان من فئة الخدمة الميدانية، و ٤ من فئة الخدمات العامة الوطنية، وواحدة لمتطوعي الأمم المتحدة) من تقديم الخدمات إلى وحدة الحجز المركزية للمسافرين في قسم مراقبة الحركة.

٢٣ - يتضمن اقتراح الأمين العام إنشاء وظيفة لموظف تخطيط استراتيجي (ف-٤) في مكتب رئيس الموظفين. وسيتولى شاغل الوظيفة تقديم الدعم في إعداد الدورة الجديدة لإطار عمل الأمم المتحدة لبناء السلام والمساعدة الإنمائية لعام ٢٠٢٤، وتقديم المساعدة في تنفيذ الإطار الاستراتيجي المتكامل ومشاركة البعثة في تعميم النظام الشامل لتقييم الأداء، ودعم جهود التخطيط والتنسيق المتكاملة المبذولة سواء ضمن البعثة أو فيما يتعلق بفريق القطري للأمم المتحدة (انظر A/73/760، الفقرة ٤٩). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مكتب رئيس الموظفين يضم، في الوقت الحاضر، ٢١ وظيفة من الوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة، ووحدة التخطيط الاستراتيجي يعمل بها موظف كبير معني بالتخطيط (ف-٥) وثلاثة موظفي تخطيط (١ ف-٣ و ٢ من متطوعي الأمم المتحدة). وتلاحظ اللجنة أيضاً أنه، فيما يتعلق بالتكامل والتنسيق، تضم البعثة مكتباً لنائب الممثل الخاص للأمين العام (وهو أيضاً المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية)، يعمل فيه ستة موظفين (المرجع نفسه، الجدول ١، الفقرة ٤٩). وترى اللجنة أن الموارد الحالية المخصصة للتخطيط والتنسيق والتكامل من المفترض أن تكون كافية لاستيعاب عبء العمل الإضافي الذي يرتبط أساساً بالإطار الاستراتيجي الجديد والنظام الشامل لتقييم الأداء. ولذلك، توصي اللجنة بعدم الموافقة على اقتراح إنشاء وظيفة لموظف تنسيق استراتيجي (ف-٤). وينبغي تسوية أي تكلفة تشغيلية وفقاً لذلك (قدمت اللجنة ملاحظاتها بشأن المنسقين المقيمين في تقريرها الشامل عن عمليات حفظ السلام A/73/755).

٢٤ - ويقترح الأمين العام، في تقريره، إنشاء وحدة لتحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال ضمن قسم أداء سلسلة الإمداد تُنشأ فيها وظيفة لموظف تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال (ف-٣) ووظيفة لمساعد لشؤون تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال (وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة). ويشير الأمين العام إلى أن الوحدة الجديدة ستمكّن البعثة من تحسين المساءلة والإدارة لممتلكات الأمم المتحدة والمساعدة في تلبية المتطلبات المتزايدة فيما يتعلق بتحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال وإدارة أداء سلسلة الإمداد (A/73/760، الفقرة ٩٤). وترى اللجنة الاستشارية أن الاحتياجات الإضافية المتعلقة بإدارة الممتلكات، وتحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال، وأداء سلسلة الإمداد، يمكن تليتها بالوظيفة الجديدة المقترح إنشاؤها لموظف تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال (ف-٣)، وأن وظيفة المساعد ذات الصلة بها، مع ذلك، ليست مبررة تماماً، في هذه المرحلة. ولذلك، توصي اللجنة

بعدم الموافقة على اقتراح إنشاء وظيفة لمساعد لشؤون تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال. وينبغي تسوية أي تكلفة تشغيلية وفقاً لذلك.

٢٥ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتعلقة بالموظفين المدنيين، رهناً بتوصياتها الواردة في الفقرتين ٢٣ و ٢٤ أعلاه.

٣ - التكاليف التشغيلية

(بدولارات الولايات المتحدة)

مخصصات الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	المبلغ المقترح للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ الفرق
٤٥٦٨٢٠٥٠٠	١٣٣٩١٣٠٠
التكاليف التشغيلية	٤٧٠٢١١٨٠٠

٢٦ - تبلغ الموارد المقترحة لتغطية التكاليف التشغيلية للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ ما قدره ٤٧٠ ٢١١ ٨٠٠ دولار، وهو ما يعكس زيادة قدرها ١٣ ٣٩١ ٣٠٠ دولار أي بنسبة ٢,٩ في المائة مقارنةً بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. ويقترح الأمين العام زيادات تحت بنود الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (١٤ ١٤٢ ٤٠٠ دولار)، والمرافق والبنية التحتية (٧ ٦٠٤ ٧٠٠ دولار)، والنقل البري (٣ ٨١٠ ٠٠٠ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (١ ٨٦٧ ٧٠٠ دولار)، والسفر في مهام رسمية (١٤٢ ٠٠٠ دولار).

الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

٢٧ - تبلغ الموارد المقترحة تحت بند الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ ما قدره ٩٣ ٨٦٠ ٨٠٠ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ١٤ ١٤٢ ٤٠٠ دولار، أي بنسبة ١٧,٧ في المائة، مقارنةً بالاعتماد المخصص للفترة الحالية. والزيادة المقترحة تُعزى أساساً إلى العوامل التالية: (أ) التكاليف المرتبطة بزيادة سعة نطاق الإنترنت للبنية التحتية في البعثة اللازم لدعم نشر التكنولوجيات الجديدة المرتبطة بأمن المعسكرات؛ و (ب) صيانة المعدات وخدمات الدعم فيما يتعلق بمنظومة الحماية الإضافية في المخيمات في تمبكتو وميناكا وتيساليت، فضلاً عن توسيع نطاق الشبكة الآمنة للبعثة؛ و (ج) البرامجيات والتراخيص والرسوم المتعلقة بالشبكة الآمنة للبعثة؛ و (د) قطع غيار العتاد العسكري الموحد المتخصص (A/73/760، الفقرة ١٣٩).

٢٨ - وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن نظام المراقبة قد عُمم استخدامه في كيدال، منذ الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، بقدره تشغيلية أخرى أُضيفت إليه خلال الفترة الحالية. وعُمم استخدام نظام آخر في غاو خلال الفترة نفسها. وأُبلغت كذلك أن البعثة عَمَّت منذئذ استخدام منظومة السلاح المضاد للصواريخ وقذائف المدفعية والهاون ونظام الاستشعار والإنذار في تمبكتو وميناكا ومويتي وتيساليت وأغيلهوك.

٢٩ - وفي حين ترخّب اللجنة الاستشارية بالجهود المبذولة لحماية موظفي الأمم المتحدة وممتلكاتها، ترى أن الزيادة المقترحة بمبلغ ١٤ ١٤٢ ٤٠٠ دولار في موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي تلي زيادةً قدرها ٣٣ ٧٢١ ١٠٠ دولار بين الفترتين السابقتين (من ٣٠٠ ٩٩٧ ٤٥٠ دولار من الاعتماد المخصص في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ إلى

٤٠٠ ٧١٨ ٧٩ دولار في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩)، هي زيادة ليست مبررة تماما. ولذلك، توصي اللجنة بخفض الاحتياجات من الموارد المقترحة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمبلغ ٢ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار.

المرافق والبنية التحتية

٣٠ - تبلغ الموارد المقترحة تحت بند المرافق والبنية التحتية للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ ما قدره ٣٠٠ ٠٨٧ ٩٩ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٧٠٠ ٦٠٤ ٧ دولار، أي بنسبة ٨,٣ في المائة مقارنةً بالاعتماد المخصص للفترة الحالية. ووفقاً لما ذكره الأمين العام، تُعزى الزيادة المقترحة إلى العوامل التالية: (أ) الزيادات في أسعار الوقود والمعدلات المتوقعة لاستهلاك الوقود والزيوت ومواد التشحيم؛ و (ب) خدمات صيانة المطارات؛ و (ج) صيانة المعدات والبنية التحتية، ولا سيما فيما يتعلق بمحطات معالجة المياه ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي؛ و (د) أعمال الإنشاء في المعسكرين الجديدين في ديابالي/دويتترا وموتبي، وإنشاء مدرج في كيدال، وأشغال الإنشاء في ستة مخيمات رئيسية؛ و (هـ) اقتناء مصابيح لإضاءة الشوارع تعمل بالطاقة الشمسية واستبدال مولدات كهربائية؛ و (و) اقتناء معدات معالجة المياه وتوزيع الوقود؛ و (ز) اقتناء لوازم هندسية لتعزيز الأمن المادي في المخيمات (A/73/760، الفقرة ١٣٢).

٣١ - وتشير المعلومات المقدمة إلى اللجنة الاستشارية إلى أن الاحتياجات المقترحة من خدمات الصيانة في الفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ ستبلغ ٩٠٠ ٦٥٤ ٧ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٥٠٠ ٥٥٠ ٤ دولار، أي بنسبة ١٤٦,٦ في المائة، مقارنةً بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. ورغم أن اللجنة تعترف بالحاجة إلى خدمات الصيانة، فإنها ترى أن هذه الزيادة في الاحتياجات غير مبررة تماماً. وإضافة إلى ذلك، تلاحظ اللجنة تقلبات كبيرة بين الموارد المدرجة في الميزانية وتلك التي أنفقت في الفترة الماضية على خدمات التعديل والتجديد (زيادة في الإنفاق قدرها ١٠٠ ١٣٦ ١٨ دولار، أي بنسبة ٣,٣ في المائة) وخدمات الهندسة المعمارية وأعمال الهدم (نقص في الإنفاق قدره ٢٠٠ ٥٧ ٨ دولار، أي بنسبة ٩,٩ في المائة)، ويساورها الشك في مبلغ ٨٠٠ ٨٢٢ ١٧ دولار المقترح لأعمال التشييد والتعديل والتجديد وأعمال الصيانة الرئيسية (يمثل زيادة قدرها ٦٠٠ ٥٢٢ ٢ دولار، أي بنسبة ٥,٥ في المائة، مقارنةً بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩). وفي ضوء ما ذكر أعلاه، توصي اللجنة بخفض الاحتياجات المقترحة للمرافق والبنية التحتية بمبلغ ١ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار.

النقل البري

٣٢ - تبلغ الموارد المقترحة تحت بند النقل البري للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ ما قدره ٧٠٠ ٦٤٩ ١٥ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٠٠٠ ٨١٠ ٣ دولار، أي بنسبة ٢,٣ في المائة مقارنةً بالاعتماد المخصص للفترة الحالية. والزيادة المقترحة تُعزى أساساً إلى العوامل التالية: (أ) زيادة الاحتياجات من الوقود والزيوت ومواد التشحيم، بسبب الزيادة في أسطول مركبات البعثة؛ و (ب) استئجار المركبات في إطار دعم البعثة للعملية الانتخابية الوطنية؛ و (ج) اقتناء المعدات اللازمة لورش المركبات؛ و (د) شراء قطع الغيار.

٣٣ - وتبلغ الموارد المقترحة لقطع الغيار ٨٦٣ ٦٠٠ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٦٠٠ ١٢٣ دولار أو بنسبة ١٦,٧ في المائة مقارنةً بالاعتماد المخصص للفترة الحالية. ورغم أن اللجنة الاستشارية تعترف بوعورة حالة الطرق في مالي، فإنها ترى أن الزيادة في الاحتياجات من قطع الغيار ليست مبررة تماماً، ولذلك توصي بخفض الاحتياجات المقترحة لقطع الغيار بنسبة ٥ في المائة (أو بمبلغ ٤٣ ٢٠٠ دولار).

العمليات الجوية

٣٤ - تصل الموارد المقترحة تحت بند العمليات الجوية للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى ٤٦٨ ٣٠٠ إلى ١٥٢ دولار، وهو ما يمثل نقصاً قدره ٨٠٠ ٩٥٣ ١٢ دولار أو بنسبة ٧,٨ في المائة مقارنةً بالاعتماد المخصص للفترة الحالية. ويذكر الأمين العام في تقريره أن انخفاض الاحتياجات نجم أساساً عن تحقيق الاستفادة المثلى من تشكيلة الأسطول والحد المرتبط به من استخدام الطائرات الثابتة الجناحين. وبذلك يتألف أسطول البعثة خلال الفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ من ٤٢ طائرة، منها ٧ طائرات ثابتة الجناحين و ٦ منصات مأهولة لجمع المعلومات الاستخباراتية والمراقبة والاستطلاع و ٢٩ طائرة مروحية. ويشير التقرير أيضاً إلى أن الانخفاض الإجمالي في تكاليف العمليات الجوية كانت تقابله جزئياً زيادةً في الاحتياجات من الموارد اللازمة لأسطول البعثة الذي يضم ١٠ منظومات جوية غير مأهولة، بسبب إنهاء عقد ترتيب مجاني واحد. (انظر A/73/760، الفقرات ١٠٣ و ١٣٦ و ١٣٧).

المنظومات الجوية غير المأهولة

٣٥ - عند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن حكومة ألمانيا كانت تقدم، بدون مقابل، خدمات منصة مأهولة لجمع المعلومات الاستخباراتية، وهي منظومة جوية غير مأهولة بقدره طيران على ارتفاع متوسط من طراز HERON-1، لفترة سنتين. أما خلال الفترة المقبلة، فقد طلبت حكومة ألمانيا رد ما تكبدته من تكاليف لكي تواصل تقديم هذه الخدمة. ووفقاً لما ذكره الأمين العام، فإن تلك التكلفة المقدرة بمبلغ ٦ ملايين دولار والتي ستكون مطلوبة بناءً على طلب توريد جديد، ستكون مع ذلك أقل من التكاليف التشغيلية الفعلية (التي تبلغ تقريباً أكثر من ٣٠ مليون دولار سنوياً). وأبلغت اللجنة أيضاً بأن الطلب التوريدي الجديد هذا من المحتمل أن يتم التوقيع عليه في نيسان/أبريل أو أيار/مايو ٢٠١٩، وبأنه سيصبح سارياً حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، مع خيار تمديده لسنة واحدة. وترحب اللجنة بالمساهمة المقدمة على وجه الخير من حكومة ألمانيا وهي على ثقة من أن الأمين العام سيقدم آخر ما يستجد من المعلومات عن هذه المسألة إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير.

٣٦ - وفي مسألة ذات صلة، زُودت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن المنظومات الجوية غير المأهولة الثماني التي استخدمتها البعثة في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، وهي تبيّن أن هذه المنظومات كانت غير متوافرة لفترات زمنية تراوحت ما بين ٤,١ في المائة و ٣٣,٨ في المائة من مجموع فترة نشرها. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأن توافر المنظومات الجوية غير المأهولة التي تُقدّم وفقاً لطلبات التوريد تقوم البعثة بالتحقق منها شهرياً، بالتنسيق مع مقر الأمم المتحدة، وأن التخفيضات في الفواتير تُطبّق عندما يكون معدل التوافر الفعلي أدنى من المعدل المتفق عليه في طلب التوريد ذي الصلة. وإضافةً إلى ذلك، تلاحظ اللجنة،

مما قُدم إليها من معلومات، أن تاريخ نشر المركبات الجوية التجارية غير المأهولة في كيدال، التي كان نشرها مقرراً في الفترة الحالية، لم يُؤكّد بعد.

٣٧ - ومع أن اللجنة الاستشارية تلاحظ التأخر في نشر المركبات الجوية غير المأهولة في كيدال، فإنها على ثقة من أن تُقدّم معلومات مستكملة في هذا الصدد إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية إلى الأمين العام أن يدرج تحليلاً مفصلاً لحالة استخدام المنظومات الجوية غير المأهولة، يشمل معلومات عن كفاءتها وتكالييفها والدروس المستخلصة من استخدامها، في تقريره المقبل عن البعثة المتكاملة.

السفر في مهام رسمية

٣٨ - تبلغ الموارد المقترحة تحت بند السفر في مهام رسمية للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ ما قدره ٥٠٠ ٠٨٨ ٤ دولار، وهو ما يعكس زيادة قدرها ١٤٢ ٠٠٠ دولار، أي بنسبة ٣,٦ في المائة، مقارنةً بالاعتماد المخصص للفترة الحالية. وتشمل الاحتياجات اعتماداً قدره ١ ٢٤٥ ٧٠٠ دولار للسفر لأغراض التدريب. وتلاحظ اللجنة الاستشارية، مما قُدم إليها من معلومات أن النفقات حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩ لم تتجاوز مبلغ ٤٠٠ ٣٦١ دولار، مقابل اعتماد مخصص قدره ١ ٢٤٥ ٧٠٠ دولار. ونظراً لقلّة استخدام الموارد المخصصة لحضور التدريب حتى الآن في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، توصي اللجنة بتخفيض نسبته ٥ في المائة (أي بمبلغ ٦٢ ٣٠٠ دولار) في الاحتياجات المقترحة للسفر لأغراض التدريب.

٣٩ - وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن نسبة الامتثال لسياسة الشراء المسبق للتذاكر لم تتعدّ ١٧,٣ في المائة من السفر في مهام رسمية في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وتشير اللجنة إلى أن الجمعية العامة قد أعربت، في عدد من المناسبات، عن قلقها إزاء انخفاض معدل الامتثال للتوجيه الخاص المتمثل في سياسة الشراء المسبق. وتكرر اللجنة تأكيد ضرورة بذل مزيد من الجهود، لا سيما في المجالات التي يمكن فيها تنظيم السفر بصورة أفضل (انظر أيضاً A/73/779، الفقرة ١٦).

٤٠ - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنأ بتوصياتها الواردة في الفقرات ٢٣ و ٢٤ و ٢٩ و ٣١ و ٣٣ و ٣٨ أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام بخصوص التكاليف التشغيلية.

مسائل أخرى

المشاريع السريعة الأثر

٤١ - أُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن البعثة، منذ إنشاء برنامج المشاريع السريعة الأثر في عام ٢٠١٤، نفّذت ٥٣٠ من هذه المشاريع، بتكلفة إجمالية تجاوزت ٢٠ مليون دولار. وتشير التقديرات إلى أن هذه المشاريع جلبت منافع لنحو ١,٥ مليون شخص. وحتى ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٩، وافقت البعثة على ٧٤ مشروعاً في الفترة الحالية في مجالات بناء القدرات المؤسسية، والبنى التحتية والاحتياجات الأساسية للمجتمعات المحلية الصغيرة، والأنشطة المدرّة للدخل والتدريب المهني، في المنطقتين الشمالية والوسطى من مالي، بتكلفة إجمالية قدرها ٢,٦ مليون دولار. وأُبلغت اللجنة أيضاً بأن متوسط تكلفة المشروع الواحد من المشاريع السريعة الأثر تبلغ ٣٠ ٠٠٠ دولار. وتقوم لجنة محلية معنية باستعراض المشاريع، تضم موظفين من البعثة، كلما أمكن، ممثلين لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية،

بعمليات استعراض للمشاريع المقدّمة لتقييم مدى امتثالها للسياسة العالمية المتعلقة بالمشاريع السريعة الأثر، وللتوجيهات السنوية التي تصدر عن البعثة، ومدى اتساق وصلاحيّة المقترحات بوجه عام. وأبلغت اللجنة كذلك بأن البعثة استهلّت، في أوائل آذار/مارس ٢٠١٩، تقييمًا داخليًا شمل ٧٠ مشروعاً نُقّدت في الفترة ما بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧ وذلك لتقييم مدى كفاءتها ونجاحتها وأثرها ومقومات استمرارها وصلاحيّتها. ومن المتوقع أن يكتمل إعداد تقرير عن هذا التقييم بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٩. واللجنة على ثقة من أن معلومات مفصّلة عن المشاريع السريعة الأثر ستُدرج في التقرير المقبل للأمين العام عن البعثة المتكاملة.

المبادرات البيئية

٤٢ - عند الاستفسار، زُودت اللجنة الاستشارية بالمعلومات التالية عن ركائز الاستراتيجية البيئية التي وضعتها البعثة: (أ) في إطار وفاء البعثة بخطتها لإدارة الطاقة، قامت بتزويد جميع وحدات إضاءة الشوارع التي تعمل بالطاقة الشمسية بالمصابيح ذات الصمام الثنائي الباعث للضوء، واستبدلت أجهزة تحويل الطاقة (محوّلات التردد) بمكيفات الهواء في المخيمات، وبدأت استخدام الألواح الشمسية والطاقة الريحية كمصدر للطاقة الاحتياطية، وقامت بتركيب مولّدات الطاقة ذات النظام الهجين، وأطلقت حملة لغرس الأشجار؛ و (ب) تم تركيب عدّادات المياه في جميع المخيمات، وتركيب محطات لإدارة مياه الصرف الصحي في المخيمات الرئيسية. وفي المخيمات الأخرى، يجري تعقيم مياه الصرف الصحي واختبار النفايات السائلة قبل تصريفها؛ و (ج) يجري بانتظام جمع ومعالجة النفايات الصلبة والنفايات الطبية الحيوية، فيما تتولى جهات متعاقدة من الباطن إعادة تدوير اللدائن والخردة المعدنية بشكل دوري؛ وتُحرق بعض الفضلات، وتخضع الانبعاثات للمراقبة بانتظام؛ ويتم تخزين النفايات الخطرة الأخرى في المخيمات في انتظار الحصول على خدمات جهة متعاقدة متخصصة في إزالة النفايات الخطرة حيث تجري بشأنها عملية للشراء؛ و (د) تراقب البعثة جميع المخيمات وتواصل أنشطة التوعية بشأن ولايتها البيئية والاحتياجات ذات الصلة بذلك للأفراد النظاميين؛ و (هـ) تقوم البعثة برصد أثر مشاريعها البيئية على المجتمعات المحلية.

٤٣ - وترحب اللجنة الاستشارية بالتدابير التي اتخذتها البعثة المتكاملة لتنفيذ استراتيجيتها البيئية، وتشجع البعثة على مواصلة جهودها المبذولة في هذا المجال.

التوازن بين الجنسين

٤٤ - زُودت اللجنة الاستشارية بالجدول التالي الذي يبيّن توزيع أفراد البعثة المتكاملة حسب نوع الجنس. وتلاحظ اللجنة الاستشارية انخفاض مستوى تمثيل المرأة، ولا سيما بين الموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة والأفراد المقدّمين من الحكومات، وتشجع البعثة على زيادة مستوى تمثيل المرأة.

توزيع الموظفين المدنيين حسب نوع الجنس حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨

(بالنسبة المئوية)

الذكور	الإناث	
		الموظفون الدوليون
٧٦	٢٤	ف-٥ فما فوق
٧٠	٣٠	ف-١ إلى ف-٤
٧٧	٢٣	الخدمة الميدانية
٨١	١٩	الموظفون الفنيون الوطنيون
٨٠	٢٠	وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة
٦٨	٣٢	متطوعو الأمم المتحدة
		المساعدة المؤقتة العامة
-	١٠٠	الموظفون الدوليون
٨٧	١٣	الأفراد المقدمون من الحكومات

خامسا - خلاصة

٤٥ - ترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ في الفرع "سادسا" من تقرير الأداء (A/73/634).

٤٦ - وتوصي اللجنة الاستشارية الجمعية العامة بما يلي:

(أ) أن ترصد مبلغا إضافيا قدره ١٨ ٨٠٠ ٤٣٨ دولار للحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، يمثل الموارد الإضافية المأذون بها بموجب سلطة الالتزام التي استخدمت ولم تقسم كأصبغة مقرر في ما يتعلق بالفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨؛

(ب) أن تقوم، آخذة في الاعتبار المبلغ ١٠٤٨ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار الذي قُسم بالفعل إلى أنصبغة مقرر على الدول الأعضاء بموجب أحكام قرارها ٣٠٥/٧١، باستخدام الإيرادات الأخرى المتعلقة بالفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ البالغ مجموعها ١٠٠ ١٢٩ ١٥٠ دولار والمتأتية من إيرادات الاستثمار (٤٠٠ ١٧ ٨ دولار)، والإيرادات الأخرى/المتنوعة (١٧ ٧٠٠ دولار)، وإلغاء التزامات الفترات السابقة (٧ ٠٩٤ ٠٠٠ دولار)؛

(ج) أن تقسم إلى أنصبغة مقرر مبلغا إضافيا قدره ٢٣ ٢٨٩ ٧٠٠ دولار يمثل الفرق بين الزيادة في الاعتمادات (١٨ ٨٠٠ ٤٣٨ دولار) والإيرادات الأخرى (١٠٠ ١٢٩ ١٥٠ دولار) للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

٤٧ - وترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل البعثة المتكاملة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ في الفرع "رابعاً" من تقرير الميزانية المقترحة (A/73/760). ومع مراعاة الملاحظات والتوصيات الواردة أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض الموارد المقترحة بمبلغ ٩٠٠ ٧٢٠ ٣ دولار من ٨٠٠ ٧٧٨ ١٤٩ دولار إلى ٩٠٠ ٥٧ ١٤٦ دولار. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة مبلغ ٩٠٠ ٥٧ ١٤٦ دولار للإنفاق على البعثة لفترة الاثني عشر شهراً الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠.

الوثائق

- تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/73/634)
- تقرير الأمين العام عن ميزانية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ (A/73/760)
- تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لفترة الاثني عشر شهراً الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/73/5 (Vol. II)، الفصلان الثاني والرابع)
- تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/73/750)
- تقرير الأمين العام عن الاستعراض العام لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ وميزانية الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ (A/73/776)
- تقرير اللجنة الاستشارية عن تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/850)
- تقرير اللجنة الاستشارية عن أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وميزانيتها المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/72/789/Add.14)
- قرار الجمعية العامة ٢٩٧/٧٢ بشأن تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي
- قرار مجلس الأمن ٢٤٢٣ (٢٠١٨)